أطلق مسابقة الاستدامة 2025 لتعزيز الابتكار المؤسسي

«بيت التمويل» يخطو نحو مستقبل أكثر استدامة بإطلاق العنان لإبداعات موظفيه

محمد العربيد

في إطار التزامه الراسخ بدمج أهداف التنمية المستدامة كركيزة جوهرية في عملياته، أعلن بيت التمويل الكويتي عن إطلاق مسابقة الاستدامة 2025 المخصصة لموظفيه، بهدف تحفيز الإبداع وتوظيف الأفكار المبتكرة القابلة للتطبيق لتعزيز أداء البنك في مجالات الاستدامة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمة.

وتهدف المسابقة إلى ترسيخ مفاهيم الاستدامة كنهج مؤسسي شامل، من خلال إشراك الموظفين في ابتكار حلول وأفكار عملية تسهم في تطوير كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحقيق قيمة مضافة للبنك. وتتيح المسابقة فرصة للفوز بجائزة مالية تصل إلى 15 ألف دولار تمنح لصاحب أفضل فكرة قابلة للتنفيذ. وتأتي هذه المبادرة امتدادا لسلسلة من البرامج التي يتبناها بيت التمويل الكويتي في مجال الاستدامة، حيث تفتح الباب أمام جميع الموظفين لتقديم أفكار مبتكرة، تشمل مبادرات جديدة تعمل على تعزيز رفاهية موظفي البنك وزيادة اندماجهم في بيئة العمل، ومشاريع مجتمعية ذات أثر ملموس ومستدام، بالإضافة إلى حلول بيئية مثل خفض الانبعاثات الكربونية في مباني البنك وتحسين إدارة المخاطر المناخية. وبهذه المناسبة، أشار المدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة في بيت التمويل الكويتي، محمد العربيد، إلى أن هذه المسابقة تؤكد حرص البنك على تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع لدى الموظفين في مجال الاستدامة، وتعكس إيمانه بأن الكفاءات البشرية هي المحرك الأساسي للتطوير وبناء بيئة عمل مبتكرة ومستدامة.

وأضاف أن عام 2025 شهد نجاحا ملحوظا في تعزيز ريادة بيت التمويل الكويتي في مجال الاستدامة، من خلال دمج عناصرها في إستراتيجية المجموعة، واعتماد مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs). وتأتي هذه الجهود انسجاما مع مكانة البنك كأكبر بنك في الكويت من حيث القيمة السوقية، وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، وخبرته العريقة في التمويل الإسلامي. وقال العربيد: «تأكيدا لنجاح جهوده في مجال الاستدامة، حصل بيت التمويل الكويتي على تقييم «A» ضمن مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI ESG Index) الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما تم إدراج بيت التمويل الكويتي على مؤشر الاستدامة العالمي «فوتسي 4 جود» بفضل أدائه الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وحصد كأول بنك في الكويت شهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذهبي عن مبنى معرض (KFH Auto)». وتأكيدا للتميز في مجال الاستدامة، كرمت مجلة «فوربس» الشرق الأوسط، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، ضمن قائمة «قادة الاستدامة في الشرق الأوسط» لعام 2025، حيث توج في المركز الأول على مستوى الكويت، والخامس على مستوى الشرق الأوسط بين القادة التنفيذيين الذين يسهمون في دفع جهود الاستدامة. كما منحت المجلة نفسها، بيت التمويل الكويتي جائزة «المشاريع الأكثر استدامة» على مستوى الشرق الأوسط للعام 2025. كما توج البنك بجائزة «أفضل بنك في الاستدامة على مستوى الشرق الأوسط» من مجموعة «EMEA Finance ايما فاينانس». وحصل على جائزة «التميز في العمل المصرفي» ضمن مشاركته في «قمة الكويت للبناء 2025»، حيث استندت الجائزة إلى معايير محددة شملت: الجودة، والملاءة المالية، والابتكار، والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وأصدر بيت التمويل الكويتي خلال العام 2025، التقرير السنوي الخامس للاستدامة. ومن خلاله استعرض مبادراته الاستباقية في الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، كما أصدر تقرير البصمة الكربونية الثالث والذي قدم من خلاله تقييما شاملا لتأثير عملياته على البيئة.

ضمن مساعي دعم رؤية الكويت للتحول الرقمي المستدام

«المالية» تحصل على «الآيزو 27001» بأمن المعلومات

وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي خلال تسلمها شهادة «الآيزو 27001» بأمن المعلومات

أسيل المنيفي في لقطة جماعية مع ممثلي وزارة المالية والجهة المانحة للشهادة

أعلنت وزارة المالية عن حصولها على شهادة «ISO/IEC 27001:2022» العالمية، «لنظام إدارة أمن المعلومات» وهو المعيار الدولي الأبرز في إدارة أمن المعلومات وحماية البيانات، وذلك في إنجاز جديد يعكس التزام الوزارة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني، ودعم رؤية الكويت للتحول الرقمي المستدام. ويأتي هذا الإنجاز ثمرة جهود مؤسسية متكاملة تكللت بالنجاح في استيفاء الوزارة لمتطلبات ومعايير هذا النظام العالمي، وذلك لكل من إدارة الخضوع الضريبي والتخطيط وإدارة مركز المعلومات الآلي، حيث شاركا معا في تطبيق السياسات والإجراءات الفنية المتوافقة مع متطلبات الآيزو، وضمان استمرارية الأعمال وفق أعلى مستويات الأمن السيبراني.

وفي هذا الصدد، قالت وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي: «حصول وزارة المالية على هذه الشهادة الدولية في أمن المعلومات يعد إنجازا يعكس التزام الوزارة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرقمية وحماية البيانات وتعزيز منظومة الأمن السيبراني في العمل المالي الحكومي، ويشكل خطوة محورية ضمن مسار التحول الرقمي الآمن بما يسهم في تقديم خدمات مالية أكثر شفافية، ويوفر بيئة آمنة لتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وموثوقية».

وأضافت المنيفي أن وزارة المالية حصلت على الشهادة من الجهة المانحة «ROYALCERT»، وهي جهة معتمدة دوليا وعضو في المنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، حيث أكدت الجهة المانحة بأن الوزارة أظهرت مستوى متقدما من الجاهزية والامتثال لمتطلبات معيار «ISO/IEC 27001»، ما يعزز ثقة المتعاملين ويؤكد حرص الوزارة على تعزيز ثقافة الأمن السيبراني داخل مؤسساتها والتزامها بتطبيق أفضل الممارسات العالمية.

وبينت أن تطبيق معيار «ISO/IEC 27001» يعزز الإطار المؤسسي لحماية المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات لأغراض ضريبية وفق اتفاقيتي الفاتكا (FATCA) والإبلاغ المشترك (CRS)، حيث يضمن التعامل مع البيانات المتبادلة مع الجهات المحلية والدولية وفق أعلى مستويات السرية وأمن المعلومات، وبما يتوافق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية المعتمدة، ويعزز ثقة الشركاء الدوليين بسلامة الأنظمة والإجراءات المعمول بها.

وأوضحت أن هذا الاعتماد الدولي يسهم في تعزيز مستوى الأمان السيبراني في القطاع المالي الحكومي، ترسيخ ثقة المواطنين والشركاء في الخدمات الرقمية، دعم الحوكمة والامتثال وتقليل المخاطر التشغيلية وملاحظات التدقيق، تعزيز تنافسية دولة الكويت إقليميا ودوليا.

نفّذ خلال عام 2025 سلسلة من المبادرات المبتكرة والمحاضرات وورش العمل التي شملت كل شرائح المجتمع

«الوطني» يواصل جهوده المكثفة لتعزيز الوعي المالي في الكويت

في إطار التزامه الراسخ بنشر الثقافة المصرفية وتعزيز الوعي المالي بالمجتمع، واصل بنك الكويت الوطني خلال عام 2025 تنفيذ سلسلة من المبادرات المبتكرة والفعاليات التوعوية التي استهدفت مختلف شرائح المجتمع، بهدف ترسيخ مفاهيم الأمان المالي والرقمي، ومكافحة الاحتيال، وتطوير المعرفة المصرفية لدى الأفراد.

ضمن حملة «لنكن على دراية»، أطلق البنك سلسلة ورش عمل تثقيفية بالتعاون مع مبادرة «لي ولكم»، تناولت أسس الثقافة المالية، وإدارة الميزانية الشخصية، وأهمية التعامل مع القنوات الرسمية لتفادي الاحتيال. وشهدت هذه الورش تفاعلا كبيرا من المشاركين وأسهمت في رفع مستوى الوعي المالي لديهم.

نظم «الوطني» جلسات توعوية لموظفي شركات كبرى، لاسيما في القطاع النفطي مثل KNPC وKIPIC، بالإضافة إلى دورة متخصصة لموظفي وزارة الداخلية ركزت على الأمن السيبراني والتحليل الجنائي الرقمي وأساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام التقنيات الحديثة، حيث عززت هذه المبادرات التعاون بين القطاع المصرفي والجهات الحكومية لحماية الاقتصاد الكويتي. كما نظم البنك محاضرة توعوية حول حملة «لنكن على دراية» في المقر الرئيسي لشركة صناعة الكيماويات البترولية، لنشر الثقافة المصرفية وتعزيز الوعي المالي بين موظفي الشركة، وذلك في ظل حرص «الوطني» على توطيد أواصر التعاون مع مؤسسات القطاع النفطي، والعمل يدا بيد للتصدي لعمليات الاحتيال والنصب الإلكتروني. وتعكس مثل هذه الفعاليات جهود «الوطني» المستمرة في نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع، حيث لا تشمل حملة «لنكن على دراية» مجرد التوعية بمخاطر الاحتيال فحسب، بل تتبنى موضوعات غاية في الأهمية منها أفضل السبل للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وامتدت جهود البنك لتشمل طلبة المدارس، حيث نظم ورش عمل في عدد من المدارس الخاصة والحكومية لتعريف الطلاب بأساسيات الأمان الرقمي وأهمية إدارة الأموال منذ الصغر، بما يعزز بناء جيل واع ماليا وتقنيا. وشهدت هذه الورش تفاعلا كبيرا من خلال الأمثلة والحالات الواقعية التي عرضها فريق «الوطني»، كما طرح الفريق الأسئلة على الطلاب لاختبار مدى فهمهم، إذ إن هذه الجلسة لم تهدف إلى رفع مستوى الوعي فحسب، بل إلى تمكين الطلاب أيضا من أن يكونوا يقظين واستباقيين في حماية بياناتهم الشخصية عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وحذر «الوطني» من الانسياق وراء الإعلانات المشبوهة التي قد تنتحل شعارات شركات وبنوك ذات علامات تجارية مشهورة، حيث تهدف هذه الإعلانات إلى استدراج الضحايا بأساليب احتيال احترافية ومتعددة لسرقة أموالهم، مثل إيهامهم بفرص الاستثمار في أسهم وهمية أو عديمة القيمة، أو نشاطات الاستثمار المالي غير المرخصة، مثل التداول في «الفوركس»، وكذلك فرص الاستثمار التي تعد بأرباح مغرية مبالغ فيها.

ونصح بضرورة التدقيق في اختيار الاستثمارات والاهتمام بكل التفاصيل، مثل الأشخاص الذين تستثمر معهم، واستشارة أحد الأطراف الحيادية، مثل الوسطاء أو المستشارين الماليين المرخصين من قبل الاستثمار، لضمان عدم الوقوع ضحية لعمليات الاحتيال.

كما نصح باتباع إرشادات البنوك ونشرات بنك الكويت المركزي في كيفية الحماية من الرسائل الاحتيالية واختراق التطبيقات المصرفية، والانتباه للعمليات المشبوهة، إضافة إلى اتباع مبادئ الأمان على الإنترنت، وعدم مشاركة البيانات المصرفية مع أي شخص، مع اتخاذ الاحتياطات الأخرى كافة التي من شأنها أن تحمي سرية كلمات المرور.

ودعا «الوطني» إلى استخدام التطبيقات الموثوقة فقط عند تسجيل الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، إضافة إلى ضرورة التأكد من استخدم المواقع والتطبيقات الرسمية عند سداد الفواتير، مثل الدخول إلى صفحات الخدمات الرسمية عبر تطبيق «سهل» الحكومي، وعدم استخدام محرك البحث «غوغل» لأنها ستظهر العديد من الصفحات المشابهة للمواقع الحكومية، ما يعرض المستخدمين عند الدخول إليها لعمليات النصب والاحتيال وسرقة حساباتهم البنكية بمجرد الضغط على روابط سداد الفواتير. وشدد البنك على ضرورة الانتباه وأخذ الحيطة والحذر عند القيام بأي عمليات سداد للفواتير لأي مؤسسة خدمية، مع ضرورة التأكد من أن الموقع المستخدم لهذه المؤسسة هو الموقع الرسمي، وكذلك الحال عند التسوق الإلكتروني، حيث يجب التأكد من أمان وموثوقية المواقع الإلكترونية للمتاجر التي سجلت الدخول إليها، والتأكد أيضا من أن هذه المواقع محمية ومشفرة وتستعمل بروتوكول https الآمن.

وأكد «الوطني» ضرورة مراجعة نشاط الحساب المصرفي بشكل دوري للتعرف على أي معاملات غير مصرح بها أو مشبوهة، حيث إنه عادة ما تتم عمليات الدفع غير المصرح بها بعد سرقة بطاقات الائتمان أو المعلومات المصرفية أو الشخصية أو اختراق الهواتف الذكية من خلال تطبيقات مزيفة، مع ضرورة تغيير كلمات المرور بشكل منتظم، وعدم إعادة استخدامها أو استخدام نفس كلمة المرور لأكثر من حساب.

حملة رقمية مبتكرة عبر وسائل التواصل

أطلق بنك الكويت الوطني سلسلة فيديوهات تعليمية قصيرة عبر منصاته الرقمية تناولت موضوعات مثل قوة كلمة المرور، والمصادقة الثنائية، وأهمية التحقق من الروابط قبل إدخال البيانات، واستهدفت هذه الحملة فئة الشباب بشكل خاص، وساهمت في نشر الوعي بأساليب الحماية من الاحتيال الإلكتروني، محققة نسب مشاهدة وتفاعل مرتفعة.

استدعاء رسمي لرئيس البنك المركزي الأميركي جيروم باول.. وتوجيه تهم لعدم احترام الميزانية المخصصة لتجديد مقر البنك الرئيسي

الذهب والفضة لأعلى مستوياتهما بعد تهديدات الإدارة الأميركية لـ «الفيدرالي»

باول: التهديد بتوجيه تهم جنائية نتيجة لتحديد معدلات الفائدة بناءً على أفضل تقييم لما سيخدم الناس.. بدلاً من اتباع تفضيلات ترامب

وكالات: قفزت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس لتسجل مستوى 4600 دولار للأونصة للمرة الأولى بالتاريخ، فيما قفزت أسعار الفضة هي الأخرى لتسجل أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 85 دولارا خلال التعاملات أمس، حيث يدعم الارتفاعات القياسية للمعادن النفيسة حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي وتزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأميركية.

وخلال جلسة تعاملات أمس ارتفع الذهب بالمعاملات الفورية بنحو 1,5٪ ليصل إلى 4478,79 دولار، فيما سجل المعدن النفيس مستوى قياسيا تاريخيا عند 4600,33 دولار في وقت سابق من جلسة أمس، بينما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم فبراير بنسبة 2٪ إلى 4591,10 دولار، وفقا لوكالة «رويترز».

وتتزامن هذه القفزات التاريخية لأسعار المعادن، مع إعلان رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول أن المؤسسة المالية مهددة بملاحقات قضائية، ضمن حملة الضغوط التي يواجهها لرفضه الامتثال لتوجيهات الرئيس دونالد ترامب بشأن معدلات الفائدة.

وأوضح باول في بيان أن «الفيدرالي» تلقى استدعاء من وزارة العدل قد يفضي إلى توجيه تهم جنائية على ارتباط بالإفادة التي قدمها في مجلس الشيوخ خلال شهر يونيو بشأن مشروع ضخم لترميم مبنى المؤسسة، حيث أدرج باول الاستدعاء في سياق الضغوط التي يمارسها ترامب على «الفيدرالي» لحمله على خفض الفائدة بنسبة أكبر، فيما لايزال التضخم أعلى من نسبة 2٪.

وقال في مقطع فيديو نشر على موقع المؤسسة إن التهديد بتوجيه تهم جنائية هو نتيجة قيام الاحتياطي الفيدرالي بتحديد معدلات الفائدة بناء على أفضل تقييم لدينا لما سيخدم الناس، بدلا من اتباع تفضيلات الرئيس. ورأى أن ربط الاستدعاء بإفادته هو مجرد «ذريعة»، معتبرا أنه ينبغي النظر لهذا الإجراء غير المسبوق في السياق الأوسع لتهديدات الإدارة وضغوطها المستمرة.

بالمقابل، نفى الرئيس ترامب أن يكون على علم بتحقيق تجريه وزارة العدل حول الاحتياطي الفيدرالي، وقال في مقابلة أجرتها معه شبكة «إن بي سي»: «لا أعرف شيئا بهذا الصدد، لكن باول بالتأكيد ليس جيدا في الاحتياطي الفيدرالي، وليس جيدا في تشييد المباني».

وكان الرئيس الأميركي اتهم «الاحتياطي الفيدرالي» بعدم احترام الميزانية المخصصة لتجديد مقره الرئيسي في واشنطن، مشيرا إلى احتمال وجود احتيال. ولفت إلى أن التكلفة الإجمالية لأعمال الترميم بلغت 3,1 مليارات دولار، مقارنة بالميزانية التي رصدت في البداية البالغة 2,7 مليارات دولار، وهو ما نفاه باول.

من جانبه، أكد جيروم باول أن القضية تتعلق بما إذا كان «الاحتياطي الفيدرالي» سيتمكن من الاستمرار في تحديد أسعار الفائدة بناء على الوقائع والظروف الاقتصادية، أم إن توجهات السياسة النقدية ستحددها الضغوط السياسية والترهيب.

وفي سياق متصل، شكلت الاضطرابات الجيوسياسية، عامل آخر في دعم ارتفاعات المعادن الثمينة، وفي مقدمتها تصاعد المواجهات داخل إيران، علاوة على استعراض الرئيس الأميركي دونالد ترامب قوة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، بعد أن أطاح بالرئيس القنزويلي نيكولاس مادورو، ومناقشة الاستحواذ على غرينلاند بالشراء أو بالقوة.

أحد متاجر الذهب بمدينة الكويت حيث يتسوق الكويتيون بعدما سجلت الأسعار مستويات قياسية أمس (أ.ف.ب)

«غولدمان ساكس»: التهديد بملاحقة باول جنائياً يضرب استقلالية «المركزي»

أكد كبير الاقتصاديين في مصرف «غولدمان ساكس»، يان هاتزيوس، أن تهديدات إدارة الرئيس دونالد ترمب بملاحقة رئيس مجلس «الاحتياطي الفيدرالي»، جيروم باول، جنائيا، عززت المخاوف العالمية بشأن استقلالية البنك المركزي الأميركي، واصفا ما يحدث بأنه وضع «تحت الحصار».

وفي أول تعليق علني لمسؤول رفيع في «وول ستريت» منذ اندلاع الأزمة، قال هاتزيوس خلال المؤتمر السنوي للإستراتيجية العالمية لـ«غولدمان ساكس» في لندن: «من الواضح أن هناك قلقا متزايدا من أن استقلالية «الفيدرالي» باتت في خطر، والأنباء الأخيرة عن التحقيقات الجنائية مع باول عززت هذه المخاوف بشكل كبير».

«وول ستريت» تهتز بعد اقتراح سقف 10٪ لفوائد البطاقات

دخلت العلاقة بين البيت الأبيض وحي «وول ستريت» نفقا من المواجهة المباشرة، بعدما أعلن الرئيس دونالد ترمب عن خطة لفرض سقف بنسبة 10٪ على فوائد بطاقات الائتمان. وهذا الاقتراح، الذي يحمل أبعادا انتخابية واضحة تزامنا مع انتخابات التجديد النصفي، أحدث زلزالا في ردهات البنوك الكبرى، حيث تبخرت مليارات الدولارات من قيمتها السوقية في ساعات.

ويجمع فقهاء القانون الدستوري ومحللو «وول ستريت» على أن تغيير قواعد اللعبة في قطاع التمويل الاستهلاكي ليس مجرد قرار إداري، فالسوابق القانونية تؤكد أن فرض قيود وطنية على أسعار الفائدة يقع في صلب اختصاصات الكونغرس، ما يجعل اقتراح الرئيس بمثابة اختبار حقيقي لقدرة الإدارة على حشد الدعم التشريعي في بيئة سياسية منقسمة.